هذا ما تحققه اسرائيل من القبول العربي «بمقترحات» روجرز

○ بقلم : عدنان بدر ○

في العدد الماضي من «الهدف» تحدثنا عن خلفيات القبول العربي الرسمي بمقترحات روجرز ، وعن الرحلة العملية للسياسة العربية التي سبقت ذلك القبول ودامت اكثر من ثلاث سنوات ، مستهدفة «تعرير» الحل السلمي التصفوي عبر اجهاض ردود الفعل الشعبية وزحزحتها عن مواقع القدرة على احباط التنفيذ العملي والعلني لتصفية المقاومة والقضية الفلسطينية ومجمل القضايا الوطنية في الوطن العربي .

ويصير بعد ذلك من الضروري العودة الى مضمون « الحل السلمي » عبر قرار مجلس الامن ومقترحات روجرز ، ودراسة دراسة علمية ، كي لا يكون وصفه بانه حل تصفوي مجرد وصف اعلامي معلق في الهواء .. فالذي يبدو حتى الان ان هنالك محاولة اعلامية جدية تستهدف « تشويه » الحل السلمي وايهام الناس بانه لا « يقدم ولا يؤخر » في وضع وتطور النضال الوطني الفلسطيني والعربي ، ولا يؤثر على القضية الفلسطينية أبدا ثانية ، وانه بالتالي ليس هنالك من تناقض بين قبوله من قبل الانظمة العربية وبين رفضه من قبل حركة المقاومة (!) لكن تقييم كل محاولات « التشويه » الذكيه هذه والرد عليها ، يبقى ناقصا ما لم يستند الى دراسة علمية لمضمون « التسويه » وتاثيرها على قضية فلسطين والقضايا العربية ..

ومن اجل الوصول بهذه الدراسة الى نتائج منطقيه وواضحة لا بد من البدء بتحديد ماهية اسرائيل التي ستكون طرفا في الحل السلمي ، اذ ان تحديد هذه الماهية هو الامر الاساسي الذي لا يجوز مطلقا التغافل عنه او الخطا فيه .. وهذا التحديد لا يمكن ان يجري مطلقا بمعزل عن تحديد طبيعة الصراع في الوطن العربي لاكتشاف موقع اسرائيل ومهماتها واسباب وجودها واسباب هذا التحالف المصيري والدائم بين اسرائيل من جهة وبين مختلف القوى الامبريالية العالميه . فلا يعقل ان يكون هذا التحالف مبنيا ، بين الولايات المتحدة (مثلا) واسرائيل ، على اساس ان للاولى هذا الحجم الكبير من المصالح في فلسطين ، اذ ليس في فلسطين اية مصالح ماديه مباشره تستوجب ذلك التحالف كالنفط ، والمعادن ، واسواق التصريف والاستثمار .. بل على العكس ان هذه المصالح موجودة في العالم العربي خارج فلسطين ولو لم يكن تحالف الولايات المتحده مع اسرائيل بحمي تلك المصالح خارج فلسطين لكان من الاولى ان تحالف امريكا مع « العرب » ضد اسرائيل لا العكس ..

يقول ونستون سرشل : « ليس هنالك لبريطانيا صداقات دائمة او عداوات دائمة ، انما لها مصالح دائمة » . هذا القول لا ينطبق في الحقيقة على سياسة بريطانيا وحسب ، بل على كل السياسات الاستعماريه .. ذلك الانطباق الذي يبدو باجلى مظاهره في العالم العربي حيث الامبريالية تحمي من المصالح الاقتصادية والاستراتيجية لا يؤثر خسرانها اثاه على وجودها وارباحها في المنطقة وحسب ، بل ويؤثر بشكل اشد حطورة على استمرار بقاء انظمتها الراسمالية في دولها بالذات ، وسياساتها في المنطقة لهذا السبب بالضبط تركز على الدفاع حتى الموت عن بقاء تلك المصالح .

والخطر الاكثر تهديدا ، بشكل مباشر لهذه المصالح هو نمو حركه التحرر الوطني التقدمية في المنطقة .. اذن : الوقوف في وجه نمو حركة تحرر وطني تقدميه في الوطن العربي هو المحور الذي تتحرك على اساسه كل السياسات الاستعماريه في هذه المنطقة ..

فما هي العوائق التي وقفت وتقف ويمكن ان تقف في وجه نمو حركة التحرر الوطني التقدمية؟ وسيكون الاستعمار بشكل اوتوماتيكي بانيا لها او داعما او راضيا عنها ؟

■ أول هذه العوائق قبل وجود اسرائيل كان الوجود الاستعماري « الكولونيالي » الذي عاش فترة معينة ثم وصل الى مرحله لم يعد باستطاعته ان يستمر في العيش اذ راح يتجزق ذلك النظام الاستعماري تحت ضربات النضال الاستقلالي للشعوب حتى انهار بشكل كلي تقريبا .

■ ثاني هذه العوائق هو الانظمة الرجعية العربية المكونه من تحالف طبقي مصلحي بين الاقطاع والراسمالية الضعيفه التطور التي ولدت عاجزة تحت ظل الراسمالية العالمية المتطورة . هذا التحالف استند في وصوله الى الحكم واستمراره فيه على الدعم الامبريالي ، فكان حكمه هو حكم الوكالة والعمالة للاستعمار بحق له ما استطاع حمايه مصالحه في المنطقة بوقف النهوض التقدمي ومنع اي حركة شعبية تقدمية هي في الحقيقة الخطر المباشر على مصالح الامبريالية وعلى بقاء ذلك التحالف في الحكم .. وبالاضافه الى ذلك فان وعي الامبريالية لخطورة التطور التاريخي على استمرارها يدفعها دائما الى الاعتماد على اكثر من حارس لوجودها ومصالحها .. وقد وجدت في الحركة الصهيونية ذات الاقطاع الاستعماريه (الكولونيالية) في المنطقة ضالتها المنشودة فدعمتها ومدتها بكل العون المادي والسياسي حتى تحقق بها وبذلك الدعم وبتحرك الرجعيه العربية وفق مشيئة الامبريالية ، وجود اسرائيل عام ١٩٤٨ ..

بهذا الشكل وعلى هذا الاساس وجدت اسرائيل كحليف مصري للامبريالية العالمية في المنطقة تحمل مهمات : تحقيق « الوطن القومي » الكولونيالي للصهيونية العالمية الذي يمتد من الفرات الى النيل .. وتحقيق المساهمة الاساسية في الدفاع عن المصالح الامبريالية بالهجوم الدائم العسكري والسياسي والاقتصادي على الوطن العربي ..

وبهذا الصدد ، يجب البحث عن قدرات اسرائيل على تحقيق هذه المهمات الامر الذي تفرع عنه دراسه ما حققه اسرائيل قبل الحل السلمي ، وما تحققه بالحل السلمي ، والافاق التي تفتح امامها لتحقيقه بعد الحل السلمي ، وعلى جميع الاصعده العسكريه والسياسية والاقتصادية .

اولا : مكاسب اسرائيل قبل الحل السلمي :

أ ـ على الصعيد العسكري :

- احتلال الجزء الاكبر من فلسطين في حرب عام ١٩٤٨ واقلاع اكثريه العرب منه .
- اغتصاب حجم أكبر مما اعطي لها في قرار التقسيم الذي صدر عن الامم المتحده .
- احتلال منطقه النقب والمثلث بعد هدنه ١٩٤٨ .
- الاستيلاء بالخدعه البطيء والصامت على كامل المنطقتين المجردتين من السلاح بينها وبين سوريا ، وبينها وبين لبنان ، وبينها وبين الاردن (المكبر) ، وبينها وبين مصر (الوجا) .
- الاشتراك في حمله السويس عام ١٩٥٦ ، وحصولها على المرور في خليج العقبة من خلال وجود قوات الطوارىء هناك بعد الحمله .
- تحويل نهر الاردن لتطوير طاقاتها الاقتصادية والبشرية مما يمكنها من مضاعفة عدد سكانها اكثر من مرة .
- هزم الجيوش العربية عام ١٩٦٧ واحتلال البقية الباقية من فلسطين مضافا اليها سيناء والمرتفعات السورية ..

ب ـ على الصعيد السياسي :

- بناء كيان بشري عازل، في اخطر بقاع الوطن العربي ، من الناحية الاستراتيجية يعوق اي تحرك وحدوي ، ذلك التحرك الذي يعتبر من المهام الاولى لحركة التحرر الوطني التقدمية العربية .
- تشكيل خطر قومي في قلب الوطن العربي ، يخلق مناخا ملائما لانتشار نمو جميع الاراء والشعارات التي تخادع الجماهير العربية وتحد من قدراتها على النضال ضد الرجعية العربية من اجل التقدم ، تلك الاراء والشعارات التي يتقدمها شعار « وحدة الصف » و « وحدة قوى المجابهه » اللذين يتفرع عنهما الف دعوة ودعوة طالما تاجر بها اعداء التقدم من اصحاب دكاكين فلسطين .
- تشكيل خطر عسكري على جميع الاقطار العربية المحيطه بفلسطين يدفع شعوب تلك المنطقة ضالتها المنشودة فدعمتها ومدتها بكل العون المادي والبشريه في بناء الجيوش ، تلك الطاقات التي كانت ستلعب دورا هاما في تطوير انتاج ووسائل انتاج المجتمع الامر الذي ينعكس على مجمل الاوضاع الاقتصادية والسياسيه والاجتماعيه ، يجب بقدر الوطن العربي قادرا على حسم صراعه مع الامبريالية بجميع جوانبه السياسيه والاقتصاديه والعسكريه .
- تشكيل القوة العسكرية المتفوقه والمدعمة بالامبريالية والقادره في اي وقت على العدوان وعلى التهديد به للضرب اي نهوض معاد للامبريالية في اي قطر مجاور ولتحقيق التوسع الصهيوني الكولونيالي .

ج ـ على الصعيد الاقتصادي :

- لقد انشات اسرائيل بمعونة الامبريالية العالمية ورغم المعاظمة العربية لها ورغم الطاقات البشريه والمادية الكبيرة التي يهدرها على وسائل الحرب والاستعداد للحرب والتي تصل الى اعلى نسبه انفاق عسكري في العالم ، انشات اقتصادا صناعيا وزراعيا وتجاريا وسياحيا هو الاكثر نموذجا في المنطقه باسرها ، وقد تمكنت بهذا النمو ، وبعد مرورها في خليج العقبة من مزاحمه الدول المتقدمه في اسواق الشرق بافريقيا.. وهذه المزاحمة الاقرافيه لا تعارض مع المصالح الامبريالية الامريكية ـ اذ كانت وهي فعلا تتعارض مع بعض المصالح الاوروبية ـ لانها في الحقيقة امتداد للمصالح الاحتكاريه الامريكية ، اذ تملك الاحتكارات الامريكية والصهيونية الامريكية والاوروبيه الجزء الاكبر من اسهم القطاع الصناعي الاسرائيلي بشكل عام ، وتهيمن على مجمل الاقتصاد بشكل عام .
- كما ان اسرائيل تمكنت ورغم اغلاق الحدود العربية في وجهها من تطوير قطاع للسياحة سبق باشواط كبيره جميع قطاعات السياحة في العالم العربي .

من كل ما تقدم يتضح لنا ان اسرائيل كيان استعماري متوسع باستمرار عسكريا وسياسيا واقتصاديا .. وهي في الوقت نفسه منفذ للامبريالية العالمية الى المنطقه .. واذا كانت قد تمكنت من تحقيق كل ما تقدم ذكره قبل الحل السلمي فما الذي ستحققه بالحل السلمي ؟

ثانيا : مكاسب اسرائيل من الحل السلمي :

أ ـ على الصعيد العسكري :

ان الحل السلمي المطروح سيحقق لاسرائيل حدودا آمنة ومعترفا بها ، وبالتالي فان أول ما يجب بحثه في مضمون الحل المذكور اي مقترحات روجرز هو موضوع الحدود ، وما سيطرا عليها من تعديلات :

- بمعزل عن كل ما تفتح به الدعايات العربية الرسميه من ان اسرائيل ستعود وفق مقترحات روجرز او قرار مجلس الامن الى حدود ٤ حزيران ١٩٦٧ ، فان الواقع وقرار مجلس الامن ومقترحات روجرز تناقض ذلك الصحيح شكلا وموضوعا :

١ ـ ان مجرد القول بالعودة الى حدود آمنة ومعترف بها يناقض أن تكون تلك الحدود هي بالضبط حدود ٤ حزيران ١٩٦٧ ، اذ أن هذا النص بمجرد ورود في قرار مجلس الامن وموافقة الطرف العربي عليه يلغي كل مقررات الهدنة السابقه ويعني البحث عن اتفاقات وقرارات حول مواضيع كثيرة بينها موضوع الحدود ، هي جديدة وتختلف عما في مقررات الهدنة السابقه .

٢ ـ هذا من ناحية الشكل اما من ناحية المضمون فان قراءة لمقترحات روجرز تؤكد بشكل صريح ما يلي :

« النقطة الاولى » : (من وثيقة مقترحات روجرز للسلام بين مصر واسرائيل) :

« ان الفريقين في وصولهما الى اتفاق نهائي (تعبر عنه الوثيقه او الوثائق النهائية) لتسوية شاملة على أساس المبادىء الاساسية يقرران قائمة زمنية وطريقة لانسحاب القوات الاسرائيلية المسلحة من أراضي الجمهورية العربية المتحدة التي احتلت اثناء نزاع سنة ١٩٦٧ ، الى حدود تحدد وفقا للنقطه الثالثه كما توضع كذلك خطة متفق عليها للقيام بالمتبقي المتداخل لكافة نصوص قرار مجلس الامن ٢٤٢ » .

تنتقل الى « النقطة الثالثة » :

« يتفق الفريقان على وضع حدود بينهما آمنة ومعترف بها ترسم على خريطة او خرائط مصدقة من الفريقين تصبح جزءا من الاتفاق النهائي وفيما يشمل عليه السلام من اشياء اخرى بما في ذلك الاتفاق بين الفريقين على اقامة مناطق منزوعة السلاح ، واتخاذ الترتيبات الامنية العملية في منطقة شرم الشيخ لضمان حرية الملاحة في مضيق تيران ، واتخاذ الترتيبات الامنية العملية لانهاء قضيه غزه بصورة نهائية ، وتكون الحدود الدولية السابقة بين مصر والسلطة المنتدبة على فلسطين هي الحدود الامنة والمعترف بها بين اسرائيل والجمهوريه العربية المتحدة » .

أما النقطه الرابعة فتقول ضمن ما تقول :

« يعمل الفريقان على التوصل الى :

« ج ـ الاجراءات الامنية العملية بشان انهاء موضوع غزة » .

فيما تؤكد النقطتان الخامسة والسادسة أن مضيق تيران طريق مائي دولي وان لاسرائيل حرية المرور في كل من خليج العقبة وقناة السويس ..

ماذا تقدم هذه المقترحات من مكتسبات لاسرائيل في موضوع حدودها مع الجمهورية العربية المتحدة ؟

١ ـ اعتبار خليج العقبة ممرا مائيا دوليا لاسرائيل حق المرور فيه .. واذا علمنا أن اسرائيل قد اعتبرت ممارسة الجمهورية العربية المتحدة لسيادتها عليه سببا كافيا لاشعال حرب ١٩٦٧ واضفنا الى ذلك أن الامم المتحدة قد اقرت قبل حرب ٥٦ تونه تحت السيادة المصرية ، يعني بالضبط ما لهذا المكسب من اهمية استراتيجية عند اسرائيل .

٢ ـ حرية المرور في قناة السويس .

٣ ـ انهاء موضوع غزة ، الذي لم يعن في المقترحات اي شيء يشير الى كيفية انهائه ، فقد استعملت نفس الكلمة في المقترحات المتعلقة بالسلام مع الاردن .

٤ ـ وجود مناطق عربية منزوعة السلاح يتفق عليها خلال المباحثات .

هذا عن الحدود مع مصر .. فماذا عن الحدود مع الاردن ؟

تقول البند الثاني من النقطة الاولى :

« ٢ ـ الوصول لانسحاب القوات الاسرائيليه من أراضي أردنيه احتلت خلال النزاع في ١٩٦٧ الى حدود ترسم ويتفق عليها طبقا للنقطة الثالثه ووفقا لمخطط متفق عليه لتنفيذ كل البنود الاخرى المتعلقة من قرار مجلس الامن ٢٢ نوفمبر ١٩٦٧ » .

« النقطه الثالثه » :

« يتفق الطرفان على تعيين حدود آمنه ومعترف بها بينهما تظهر على خارطة او خرائط يوافق عليها الطرفان وتصبح فيما بعد جزءا من الاتفاق النهائي في اطار السلام اخذين بعين الاعتبار الاتفاق بين الطرفين على :

أ ـ اقامه مناطق منزوعه السلاح . ب ـ ترتيبات أمنه عمليه . ج ـ وضع القدس والترتيبات النهائية المتعلقة بها . (وتكون الحدود الامنه المعترف بها أقرب ما تكون الى خطوط الهدنه الا باستثناء ما ورد في النقطه الرابعة) والفقرات هي التي يتفق عليها من الطرفين لاسباب أمنية او ادارية او مصلحة اقتصادية » .

« النقطة الرابعة :

« تقوم الاردن واسرائيل بالعمل على التوصل الى اتفاق نهائي حول وضع مدينة القدس وحول الترتيبات النهائية بما فيها الحدود البلدية المتعلقة بالمدينة الموحدة » .

« يتفق الطرفان على ان الوضع الخاص للقدس ينطلق من المبادىء التالية :

أ ـ يجب أن تكون مدينة موحدة ، بحيث أن لا يكون اي قيد ما على حرية تنقل الاشخاص او البضائع فيها .

ب ـ يجب أن لا يكون هناك اي قيد لحرية الوصول الى المدينه الموحدة لاي شخص من اية ملة او جنسية .

ج ـ أن الترتيبات الادارية للمدينة الموحدة يجب أن تراعي مصالح جميع سكانها ومصالح الطوائف اليهودية والاسلامية والمسيحية العالمية وان يضمن لحكومتي اسرائيل والاردن دورهما في الحياة المدنية والاقتصادية والدينية للمدينة » .

« النقطة الخامسة :

« يشارك الاردن في العمل للوصول الى حل لقضية قطاع غزة طبقا للنقطة الرابعة في المبادىء العامة من الاتفاق بين اسرائيل والجمهورية العربية المتحدة » .

وفي النقطة السادسة « يعمل الطرفان من أجل الاتفاق على مناطق منزوعة من السلاح والخطوات الكفيله بضمان نزع السلاح عنها والاجراءات الامنية الفعالة الاخرى » .

كما أن النقطة السادسة تقر بان « مبدأ حرية الملاحة لسفن كل الدول بما فيها اسرائيل ينطبق على مضيق تيران وخليج العقبة » .

ماذا تقدم هذه المقترحات من مكتسبات لاسرائيل في موضوع حدودها مع الاردن ؟ :

١ ـ أن هنالك مناطق محتلة في عام ١٩٦٧ ستعطى رسميا لاسرائيل ، اذ هنالك نص واضح حول ان الحدود الجديدة لن تكون حدود ٤ حزيران ، بل قريبة منها .. والذي سيعين حجم تلك المناطق هو طرفا المباحثات اي اسرائيل والنظام الرجعي الاردني (!)

٢ ـ أن موضوع حل مشكلة غزة ايضا سيبقى تحديد كيفية لتلك المباحثات .

٣ ـ أن القدس ستبقى « مدينه موحدة » ، ولست هنالك اية اشارة الى انها لن تبقى عاصمة لاسرائيل ـ كما هي الان ـ ، اما كيفية اشتراك الاردن في اداره (عاصمة اسرائيل) فهذا ما ستحدده تلك المباحثات !

٤ ـ الاقرار بحرية مرور سفن اسرائيل في خليج العقبة من قبل الاردن .

٥ ـ ليس في الوثيقة اية اشارة مطلقا لمستقبل المرتفعات السورية فليس هنالك اي نص يشترط الانسحاب منها .. (هل هنالك انتظار لان توافق سوريا على قرار مجلس الامن وهذه المقترحات حتى يتم الانسحاب منها ، أم ان رفض سوريا للقرار سيتخذ ذريعة لابقاء اسرائيل فيها ؟)

٦ ـ يضاف الى كل ذلك ، الاقرار الرسمي العربي بشرعية احتلال اسرائيل ، لكل ما تحت سلطتها من الاراضي العربية .

من كل ما تقدم يتضح بجلاء ان مقترحات روجرز لا تعني ابدا الانسحاب من كامل الاراضي العربية التي احتلت في حرب حزيران .. وان اسرائيل ستحقق مكاسب هامة في مجال الحدود. أما عما ستحققه من مكاسب في موضوع الامن فهو ما يلي :

تقول النقطة الثانية من المترحات بصدد الاتفاق مع الجمهورية العربية المتحدة :

« ١ ـ لا تقوم القوات المسلحة او قوات غيرها لاي من الفريقين ، البرية او البحرية او الجوية باعمال عدوانيه أو تهدد بالقيام بها ، شعب او قوات الفريق الاخر .

« ٢ ـ يتعهد كل من الفريقين بعمل كل ما في طاقته لضمان عدم نشوء الاعمال العدوانية والحربيه في أراضيه وعدم ارتكابها داخل أراضيه سواء من قبل الاجهزة الحكومية او الموظفين او الاشخاص العاديين أو المنظمات .

« ٣ ـ يمتنع كل من الفريقين عن التدخل بصورة مباشرة أو غير مباشرة في الشؤون الداخلية للفريق الاخر ، لاي سبب سياسي او اقتصادي او أية أسباب اخرى » .

هذا عن الاتفاق مع مصر ، أما الاتفاق مع الاردن فتقول النقطه الثانية فيه :

« أ ـ الامتناع عن القيام باي عمل عدواني أو التهديد بالقيام باي عمل عدواني من قبل القوات المسلحة وغيرها من القوى الاخرى ، البرية والبحريه والجويه لاي من الطرفين ضد الشعب أو القوات المسلحه للطرف الاخر .

« ب ـ تتعهد الطرفان أن يقوما بكل ما في وسعهما لتامين عدم القيام باي اعمال عدوانية او كراهيه سواء من أجهزة الدوله أو الموظفين او الاشخاص العاديين فيها أو المنظمات تنطلق أو تباشر من أراضي كل منهما .

« ج ـ يمتنع الطرفان عن التدخل المباشر او غير المباشر في الشؤون الداخلية للطرف الاخر لاي سبب سياسي أو اقتصادي أو غيرها » .

● ان هذين النصين الصريحين ، يؤكدان ـ على عكس ما تزعم ابواق الدعاية ـ الوقف الكامل لاي نضال عربي ضد اسرائيل والصهيونية نظاميا كان ام شعبيا ، بل واكثر من هذا ، الوقف الكامل لاي نضال أو تحريض سياسي (عدواني أو كراهية) .

● وهذا الكلام ترجمه العمليه ، لا تصفيه العمل الفدائي تصفيه كاملة وحسب بل وتصفية كل حركة سياسية او غير سياسية تكتب أو تقول أو تعمل وفق اى معان تشتم فيها اسرائيل رائحة الكراهية .

● ان اسرائيل بهذا النص أو النصوص ، تؤمن لنفسها حماية عسكرية كاملة كانت تنفق من أجلها امكانيات بشرية ومادية لا حدود لها ..

ب ـ على الصعيد السياسي :

جاء في مقدمة مشروع الاتفاق بين اسرائيل ومصر ما يلي :

« ان اسرائيل والجمهورية العربية المتحدة مسلمين تصدا عدم الاستيلاء على أراضي دولة عن طريق الحرب » (ومع ذلك الانسحاب ليس لحدود ٤ حزيران) « ومعترفين أيضا بضرورة اقامة صلح » (يتذكر ان قرارات مؤتمر الخرطوم في مقدمتها لا صلح ..) « عادل ودائم في الشرق الاوسط ، حيث تتمكن وفقا لشروطه كل دولة في هذه المنطقة من العيش في أمان . توافقان على أن يتبع ممثلوها ، تحت اشراف السفير بارنغ من أجل التوصل الى اتفاق نهائي ومتبادل وملزم بشأن طرائق تنفيذ قرار مجلس الامن ٢٤٢ المؤرخ في ٢٢ تشرين الثاني (نوفمبر) سنة ١٩٦٧ لاقامة سلام عادل ودائم ، مباشرين العمل على الاسس التالية :

« النقطة الاولى : منشورة أعلاه ..

« النقطة الثانية : تنتهي حالة الحرب والحرب القائمة بين اسرائيل والجمهورية العربية المتحدة ويقوم بينهما حالة سلم عادية ويمتنع كل من الفريقين عن الاعمال التي تتنافى وحالة السلم وانتهاء الحرب .. » .

والفقرة الرابعة من النقطه الثانية تقول :

« ٤ ـ يؤكد الفريقان بانهما ، في علاقتهما ببعضهما ، سوف يسترشدان بالمبادىء المنصوص عنها في المادة ٢ فقرة ٣ و ٤ من ميثاق هيئة الامم » .

« النقطة الثامنه :

« تتفق الجمهورية العربية المتحدة واسرائيل اتفاقا متبادلا على احترام السيادة وسلامة الاراضي وحرمتها والاستقلال السياسي وحق كل منهما في العيش بسلام ضمن حدود آمنة ومعترف بها وخالية من التهديد واعمال القوة » .

« النقطه السابعه :

« يسجل الاتفاق النهائي في وثيقه توقع من قبل الطرفين وتودع فورا في الامم المتحدة . وبعد ايداع هذه الوثيقه يطلب الى السكرتير العام للامم المتحدة من قبل الفرقاء بان يخبر مجلس الامن وجميع الدول الاعضاء في هيئة الامم بذلك.

←

الدكتور حداد يشكر ..

زار وفد عراقي رسمي ، يراسه القنصل العراقي في بيروت ، الرفيق الدكتور وديع حداد حين كان هذا الاخير في المستشفى مع عائلته ، من جراء الجروح التي اصيبوا بها عندما قصف المعتدون منزله بالصواريخ .

ونقل الوفد للدكتور حداد ، بصفته من عناصر الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين قلق الحكومة العراقية للاعتداءات التي يتعرض لها العاملون في حقل المقاومة الفلسطينية ، واستعداد العراق لبذل كل ما من شانه الحيلوله دون تعرض المقاومين لاي نوع من التصفية .

وشكر الدكتور حداد هذه البادرة التي اعتبرها دليلا جديدا على وحدة النضال ووحدة المعركة وملاحمها .

وبهذه المناسبة شكر الدكتور حداد جميع الرفاق والاخوه الذين بعثوا ببرقيات أو قاموا بزيارات شخصية له ولعائلته اثر الاعتداء الغادر .